المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

المندوبية السامية للتخطيط
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⴷⵓⵔⵉⵜ
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

أهداف التنمية المستدامة

الوضعية الحالية والتطورات الراهنة

بجهة طنجة – تطوان - الحسيمة

دجنبر 2022

المندوبية السامية للتخطيط – المديرية الجهوية لطنجة – تطوان - الحسيمة

جدول تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة

مستجيبة لأهداف التنمية المستدامة | غير مستجيبة لأهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	المؤشر	جهة طنجة - تطوان - الحسيمة		المغرب		القيمة المنتظرة	الوضعية الحالية للجهة	التطور
1 القضاء على الفقر	نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعيشون في فقر بجميع أشكاله (%).	2004	2014	2004	2014	2030		
		30,3	9,5	25	8,2	4,1		
	معدل التغطية الطبية (%).	2017	2021	2016	2019	2030		
		29,8	52,6	59,0	68,8	100		
2 القضاء التام على الجوع	انتشار نقص التغذية.	2007	2014	2007	2014	2030		
		1,4	0,1	0,9	0,1	0		
	انتشار تأخر النمو لدى الأطفال دون سن 5 سنوات.	2018		2018		2030		
		12,7		15,1	15,1	12		
	انتشار سوء التغذية / الهزال بين الأطفال دون سن 5 سنوات.	2018		2018		2030		
		2,3		2,6	2,5	<5		
	انتشار سوء التغذية / زيادة الوزن لدى الأطفال دون سن 5 سنوات.	2018		2018		2030		
		12,3		10,8	10,9	0		
3 الصحة الجيدة والرفاه	نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أطر صحية مؤهلة.	2011	2018	2011	2018	2030		
		-	84,8	73,6	86,6	>95		
	نسبة حدوث مرض السل لكل 100.000 نسمة.	2018	2020	2015	2018	2030		
		126	115	101	99	30		
	معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار لكل 100.000 نسمة.	2016	2021	2016	2020	2030		
		2,5	3,0	2,9	2,9	0		
	معدل الوفيات الناجمة عن حوادث السير لكل 100.000 نسمة.	2017	2021	2017	2020	2030		
		7,9	7,5	9,4	7,6	5,5		
	نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللائي يستعملن وسائل حديثة لتنظيم الأسرة (%).	2018		2018		2030		
		38,9		58,0		70		
	نسبة السكان المستهدفين بالبرنامج الوطني للتلقيح الذين تلقوا جميع اللقاحات (%).	2018		2011	2018	2030		
		95,3		90,9	94,5	95		
	الكثافة الطبية لكل 10.000 نسمة.	2017	2021	2017	2020	2030		
		4,9	5,2	6,7	7,2	25 (م.ص.ع)		
4 التعليم الجيد	معدل المشاركة في أنشطة التعلم المنظمة (سنة واحدة قبل السن الرسمي للتمدرس في الابتدائي) (%)	2016	2021	2016	2020	2030		
		62	81,2	45,6	87,8	100		
	مؤشرات التكافؤ (فتيات/فتيان).	2016	2021	2016	2020	2030		
	ابتدائي	0,91	0,94	0,94	1	1		
	ثانوي إعدادي	0,88	0,93	0,87	0,96	1		
	ثانوي تأهيلي	1,06	1,23	0,97	0,97	1		
	معدل محو الأمية للسكان البالغين 10 سنوات فأكثر.	2004	2014	2004	2014	2030		
		56,7	69,0	57,0	67,8	100		
5 المساواة بين الجنسين	نسبة النساء والفتيات البالغات 15 سنة فأكثر اللائي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي من قبل شريكهن الحالي أو السابق في الأشهر الـ 12 الماضية.	2019		2019		2030		
		47,3		44,0		0		
	نسبة النساء والفتيات البالغات 15 سنة فأكثر اللائي تعرضن للعنف الجنسي من قبل شخص آخر غير شريكهن في الأشهر الـ 12 الماضية.	2019		2019		2030		
		9,3		8,5		0		
6 المياه النظيفة والنظافة الصحية	نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات التزود بالماء الصالح الشرب التي يتم تسييرها بشكل آمن.	2017	2021	2017	2020	2030		
	الوسط الحضري (معدل الربط)	95,2	97,4	97,6	98	100		
	الوسط القروي (معدل الولوج)	90(2018)	95	96,6	97,8	100		
	نسبة المسطحات المائية ذات جودة مياه جيدة.	2017	2021	2017		2030		
		57	82	70		-		
7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	نسبة السكان الذين يلجون للكهرباء.	2017	2021	2017	2019	2030		
		98,6	99,4	97,8	98,6	100		
	القدرة المنشأة لباحات الطاقة المتجددة (واط للفرد).	2016	2021	2016	2019	2030		
		87,3	113,4	82	103,44	-		

جدول تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة

مستجيبة لأهداف التنمية المستدامة | غير مستجيبة لأهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	المؤشر		جهة طنجة - تطوان - الحسيمة		المغرب		القيمة المنتظرة	الوضعية الحالية للجهة	التطور
8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي.		2015	2020	2015	2020	2030		
			9,4	-9,6	3,1	-7,2	-		
	نسبة الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 7 و17 سنة الذين يشتغلون، حسب الجنس والسن.		2017	2021	2018	2020	2030		
			3,2	2,9	3,3	2,0	0		
	نسبة الشباب (المتراوحة أعمارهم ما بين 15-24 سنة) غير المتمدرسين وبدون عمل ولا يستفيدون من تكوين (%)		2017	2021	2017	2020	2030		
			29,6	24,2	29,3	26,6	-		
9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	نسبة السكان القرويين الذين يعيشون على بعد 2 كم من الطريق المستعملة على مدار السنة.		2016		2016	2019	2030		
			66		79	80	-		
	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، بالنسبة للناتج الداخلي الخام.		2016	2020	2016	2020	2030		
			21,6	23,1	15,7	15,3	-		
	التشغيل في الصناعة التحويلية، بالنسبة للتشغيل الإجمالي.		2016	2021	2016	2020	2030		
			13,9	14,8	11,3	12,1	-		
	انبعاثات ثاني أكسيد الكاربون لكل وحدة من القيمة المضافة.		2016		2016	2018	2030		
			12,2		11,9	14,8	-		
10 الحد من أوجه عدم المساواة	معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الأسر لأفقر 40% من السكان.		2014		2014		2030		
			5,1		3,8		-		
	نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من نصف متوسط الدخل.		2014		2014		2030		
			7,2		11,7		-		
11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة	نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات غير الرسمية أو السكن غير اللائق (%).		2014	2019	2014	2019	2030		
			2,3	0,6	5,2	3,3	0		
12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	معدل الجمع المهني للنفايات المنزلية (%) (حضري).		2019		2019		2030		
			97		95		100		
	معدل الطمر في مراكز طمر وتثمين النفايات المنزلية (%).		2016	2021	2008	2019	2030		
			3,8	66	11	63	-		
13 العمل المناخي	عدد الأشخاص المتوفين أو المفقودين أو المتضررين بشكل مباشر جراء الكوارث الطبيعية.		2016	2021	2016	2020	2030		
	الفيضانات	الأشخاص المتوفون	0	29	26	9	-		
		الأشخاص المصابون	0	2	485	4	-		
	انجراف التربة	الأشخاص المتوفون	0	0	5	2	-		
		الأشخاص المصابون	0	1	9	1	-		
	انهيار البنايات	الأشخاص المتوفون	0	0	5	19	-		
		الأشخاص المصابون	0	1	22	52	-		
	المساحة المحترقة جراء حرائق الغابات (بالهكتار).		2016	2020	2016	2020	2030		
			1374	4544	2477	5477	-		
	إجمالي الانبعاثات السنوية للغازات الناجمة عن الانحباس الحراري (بالجيغاغرام مكافئ ثاني أوكسيد الكربون).		2016		2012	2016	2030		
			7578		81586,5	86123,7	-		
14 الحياة تحت الماء	نسبة الناتج الداخلي الخام التي تمثلها أنشطة الصيد المستدام في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، وجميع البلدان (%).		2016	2020	2016	2019	2030		
			0,49	0,31	1,08	0,98	-		
15 الحياة في البر	مساحة المناطق الغابوية بالنسبة لمساحة الأرض (%).		2015	2020	2015	2019	2030		
			32	32	8	8,06	-		
16 السلام والعدل والمؤسسات القوية	نسبة المعتقلين الاحتياطيين بالسجون.		2017	2021	2017	2018	2030		
			16,29	21,87	14,9	14,84	-		
	نسبة النساء في الوظيفة العمومية.		2016	2020	2016	2019	2030		
			41,7	43,0	39,3	40	-		
17 عقد الشركات لتحقيق الأهداف	إجمالي المداخيل العمومية (الجماعات المحلية) بالنسبة للناتج الداخلي الخام.		2016	2020	2016	2020	2030		
			3,2	2,6	21,6	21,4	-		
	نسبة الميزانية الرئيسية (الجماعات المحلية) الممولة من الضرائب.		2016	2020	2016	2019	2030		
			23,2	24,7	72	71,9	-		
	الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج الداخلي الخام.		2020		2016	2020	2030		
			0,01		2,1	1,5	-		

يتتبع التقرير الجهوي حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة التطورات التي شهدتها جهة طنجة–تطوان–الحسيمة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ما بين 2015 و2021. فقد تميزت هذه الفترة بظهور جائحة كوفيد–19 سنة 2020، والتي أثرت على نشاط العديد من القطاعات وعطلت المكاسب التنموية المحرزة.

فهذا التقرير يحاول تسليط الضوء على توطين أهداف وغايات التنمية المستدامة على الصعيد الجهوي وتتبع مؤشراتها المتاحة على المستوى الترابي، حيث يركز على الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين في هذا الورش الخاص بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مختلف المجالات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، أو المتعلق بالسلام والشراكة.

البعد الاجتماعي

الحد من الجوع والفقر

لقد أسهمت مختلف المبادرات والبرامج والمخططات الوطنية والجهوية في الحد من الفقر على مستوى الجهة، حيث تراجع الفقر النقدي بشكل ملحوظ بين سنتي 2001 و2014، منتقلا من 11,6% إلى 2,6% خلال هاته الفترة (4,85% على المستوى الوطني سنة 2014). لكن إذا كان القضاء على الفقر النقدي شبه تام في الوسط الحضري (0,97%)، فيحتاج الوسط القروي إلى بذل مزيد من الجهود (5,02%). من جهته سجل معدل الفقر متعدد الأبعاد انخفاضا من 30,3% سنة 2004 إلى 9,5% سنة 2014 (8,2% على الصعيد الوطني)، مع نفس الخاصية بفقر أكثر شيوعا في الوسط القروي (20,1%) منه في الوسط الحضري (2,5%).

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة سكان الجهة الذين لا يبلغون مستوى الحد الأدنى من السعرات الحرارية من 1,4% سنة 2007 إلى 0,1% سنة 2014، على غرار الاتجاه التنازلي الملموس على الصعيد الوطني (من 0,9% إلى 0,1%). وقد بلغت هاته النسبة 0,3% سنة 2014 في الوسط القروي عوض 2,9% سنة 2007، في الوقت الذي تظل فيه منعدمة في الوسط الحضري.

وبخصوص الفوارق في مستوى المعيشة، التي يتم حسابها من خلال مؤشر "جيني" الخاص بنفقات استهلاك الأسر، فقد سجلت ارتفاعا طفيفا من 36,7% سنة 2001 إلى 37% سنة 2014.

تحسين الحماية الاجتماعية...

بفضل إحداث أنظمة التغطية الصحية الأساسية، وتوسيع نظام راميد، وولوج فئات عديدة من السكان إلى أنظمة التأمين الصحي الأخرى، ارتفعت نسبة التغطية الصحية في الجهة إلى 52,6%[1] سنة 2021 مقارنة بـ 29,8%[2] سنة 2017، ومن المنتظر أن تتحسن أكثر بعد انطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية، في إطار القانون 09-21 المتعلق بالحماية الاجتماعية المعتمد سنة 2021.

... في أفق تعميم الولوج إلى الخدمات الصحية

على الرغم من النتائج الإيجابية من حيث الولوج للخدمات الصحية على مستوى الجهة، فإن التقدم المحرز يتطلب بذل المزيد من الجهود في مجال صحة الأم والطفل، خصوصا فيما

[1] المندوبية السامية للتخطيط – البحث الوطني حول التشغيل

[2] المندوبية السامية للتخطيط – البحث الوطني حول التشغيل

يتعلق بالرعاية ما قبل الولادة، حيث بلغت نسبة النساء اللائي تلقين استشارات طبية قبل الولادة من طرف أطر مؤهلة (طبيب أو ممرض/قابلة) 86,0% سنة 2018 (88,5% على المستوى الوطني) وبلغت نسبة النساء الحوامل اللائي تلقين استشارات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل 65,5% (66,5% على المستوى الوطني)، في حين تمت 84,8% من حالات الولادة تحت إشراف أطر مؤهلة (86,6% على الصعيد الوطني).

وهكذا، وبهدف تحسين فرص الولوج لخدمات الصحة الإنجابية والمساهمة في خفض حالات المرض والوفيات في هذا الشأن، تتوفر الجهة على 7 مراكز مرجعية للصحة الإنجابية، كما تم تطوير 4 وحدات لحديثي الولادة، وتكوين القابلات في مجال الإسعافات الأولية للمواليد الجدد، وتجهيز دور الولادة بمعدات إنعاش حديثي الولادة، ثم توفير وتوزيع حاضنات نقل الرضع.

بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و23 شهرا، بلغت نسبة الذين تم تطعيمهم بالكامل 95,3% سنة 2018 بفضل البرنامج الوطني للتلقيح الذي يجسد أحد أنجح البرامج ليس فقط على المستوى الوطني، بل على المستوى الجهوي أيضا.

وفي جوانب أخرى، تستمر مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية. ويتعلق الأمر على الخصوص بمرض السل بالنسبة للأمراض المعدية، الذي انخفض معدل حدوثه من 126 إلى 115 حالة جديدة لكل 100.000 نسمة بين سنتي 2017 و2020. أما بالنسبة للأمراض غير المعدية، تركز الجهود على السرطانات والسكري وأمراض القلب والشرايين وغيرها من الأمراض المزمنة، التي صرح 21,7% من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فما فوق في الجهة عن إصابتهم بها.

ويظل العجز في الموارد البشرية، رغم تراجعه، أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الصحي على مستوى الجهة، حيث بلغت الكثافة الطبية (العمومية والخاصة معا) 5,2 طبيبا لكل 10.000 نسمة سنة 2021 مقابل 4,9 سنة 2017، وارتفعت الكثافة شبه الطبية (العمومية) من 7,8 إلى 8,6 لكل 10.000 نسمة بين هاتين السنتين.

من جهة أخرى، انتقل معدل الوفيات الناجمة عن حوادث السير من 7,9 حالة وفاة لكل 100.000 نسمة سنة 2015 إلى 7,5 حالة وفاة لكل 100.000 نسمة سنة 2021، بعد أن تراجع إلى 5,8 حالة وفاة سنة 2020، الأمر الذي قد يفسر بالقيود المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية التي تم اعتمادها خلال جائحة كوفيد-19.

ولوج متكافئ لتعليم ذي جودة، ...

لقد بذلت جهود كثيرة لتعميم التمدرس في مختلف أسلاك التعليم. ويشهد على هذا النجاح، التحسن في مؤشرات الولوج إلى التعليم العام بين السنتين الدراسيتين 2015-2016 و2021-2022.

ففيما يتعلق بالتعليم الأولي، سجل معدل تمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و5 سنوات ارتفاعا مهما إذ انتقل من 58,2% إلى 81,2%. كما ارتفع معدل التمدرس بالنسبة للتعليم الابتدائي (6-11 سنة) بـ 6 نقاط ليبلغ 99,4%، وبـ 8,9 نقطة بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي (12-14 سنة) ليصل إلى 92,5%. وأخيرا،

بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي (15-17 سنة)، بلغت الزيادة 4,25 نقطة ليصل معدل التمدرس إلى 63,42%.

وخلال نفس الفترة، ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين من 0,91 إلى 0,92 بالنسبة للسلك الابتدائي، ومن 0,88 إلى 0,94 بالنسبة للثانوي الإعدادي، ومن 1,01 إلى 1,19 بالنسبة للثانوي التأهيلي. كما ارتقى مؤشر التكافؤ بين الوسطين القروي والحضري بالنسبة للسلكين الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي على التوالي من 0,43 إلى 0,50 ومن 0,20 إلى 0,29، غير أنه تراجع من 0,81 إلى 0,69 بالنسبة للسلك الابتدائي على الرغم من الجهود المبذولة للحد من التفاوتات المجالية فيما يخص التمدرس.

وفيما يتعلق بجودة التعليم، فقد انخفضت حصة الأقسام التي يفوق أو يعادل عدد تلاميذها 36 تلميذا من 27% إلى 19% في السلك الابتدائي ومن 76% إلى 33% في الثانوي الإعدادي، ومن 38% إلى 31% في الثانوي التأهيلي، مما كان له أثر إيجابي على استيعاب المناهج الدراسية.

بالنسبة للتعليم العالي، استقبلت المؤسسات الجامعية على صعيد الجهة 125.505 طالبا خلال السنة الجامعية 2020-2021، 52% منهم طالبات، موزعين على 16 مؤسسة جامعية و6 مدارس عليا، مسجلين بذلك نسبة زيادة تقدر بـ 63% مقارنة مع 2015-2016. فيما يتعلق بالبحث العلمي والابتكار، ارتفع عدد البنيات البحثية المعتمدة من 76 خلال 2012-2016 إلى 110 خلال 2017-2021، وعدد تكوينات سلك الدكتوراه المفتوحة من 13 إلى 29 بين هتين الفترتين، مع مناقشة 542 أطروحة دكتوراه سنة 2020-2021. أما بالنسبة للمنشورات العلمية المصنفة في المجلات الدولية ذات لجنة قراء، فقد زاد عددها من 223 سنة 2015 إلى 685 سنة 2021 في قاعدة بيانات SCOPUS، ومن 186 إلى 402 في قاعدة بيانات WEB OF SCIENCE.

... وفق مقاربة دامجة

وقد كان لتنفيذ البرنامج الوطني لتعليم الأطفال في وضعية إعاقة، الذي انطلق سنة 2019، نتائج ملحوظة، حيث ارتفع عدد التلاميذ في وضعية إعاقة الذين يتابعون دراستهم في مؤسسات التعليم العمومي والخاص إلى 6.492 تلميذا سنة 2021-2022، بينما لم يتجاوز عددهم 2.084 تلميذا سنة 2017-2018.

وفي التعليم العالي، بالإضافة إلى تعميم الممرات التي تسهل الولوج إلى كافة المؤسسات الجامعية بالجهة، استفاد الأشخاص ذوو القدرة المحدودة على الحركة من أنماط خاصة للتكوين والتقييم، وذلك بفضل تكوين ما يفوق 120 إطارا تربويا وإداريا في هذا المجال.

أما بالنسبة لأبناء اللاجئين والمهاجرين، تم إدماج 364 تلميذا في منظومة التعليم سنة 2020-2021، مع استفادتهم من برامج الدعم المدرسي على غرار التلاميذ المغاربة، بما فيها المطاعم المدرسية والداخليات والنقل المدرسي والمبادرة الملكية "مليون محفظة" وبرنامج "تيسير" للمساعدات المالية.

مزيدا من الجهود لمزيد من التمكين للمرأة

على الرغم من وجود إطار قانوني يفضي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين وعدم التمييز المبني على النوع، واعتماد قوانين وتدابير لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، لا تزال

وضعية النساء والفتيات في الجهة متباينة. ففي الوقت الذي تنخفض فيه نسب الزواج المبكر (من 8,3% سنة 2016 إلى 5,9% سنة 2021 من مجموع عقود الزواج المبرمة)، يبلغ معدل انتشار العنف (جميع الأشكال مجتمعة) بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و74 سنة، في 2019، نسبة 61,5% (57,1% على المستوى الوطني). لكن من جانب آخر، تحسنت مشاركة المرأة في صنع القرار بشكل ملحوظ. فقد ارتفع تمثيل النساء في المجالس الترابية بين انتخابات 2015 و2021، من 20,6% إلى 26,7% بالنسبة للمجالس الجماعية ومن 2,7% إلى 32,7% بالنسبة لمجالس الأقاليم والعمالات. وارتفع أيضا حضور النساء المنتخبات في الغرف المهنية من 1% إلى 10,3% في غرفة التجارة والصناعة والخدمات ومن 1,6% إلى 11,6% في الغرفة الفلاحية.

تحسن واضح في ظروف السكن...

مكن برنامج "مدن بدون صفيح" من معالجة وتحسين ظروف عيش 12.637 أسرة حتى نهاية سنة 2021. وهكذا تم إعلان خمس مدن بدون صفيح من بين المدن الـ 11 المعنية بالبرنامج بالجهة، في الوقت الذي يرتقب فيه الإعلان عن 4 مدن أخرى قريبا. كذلك تمت معالجة 3.255 مبنى مهددا بالانهيار واستفادت أكثر من 400.000 أسرة من تأهيل الأحياء وإعادة هيكلة الأحياء ناقصة التجهيز. كما ساهمت برامج السكن الاجتماعي في الحد من العجز في السكن وولوج جميع الطبقات الاجتماعية إلى سكن لائق وبتكلفة مناسبة. وهكذا انخفضت نسبة السكن البدائي من 2,3% سنة 2014 إلى 0,6% سنة 2019.

.... نحو ولوج شبه معمم للماء والكهرباء

أصبح الولوج للكهرباء أمرا شبه معمم بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، إذ ناهز معدل الكهربة 99,4% سنة 2021[3] مقابل 93,5% سنة 2014. ففي الوقت الذي تعممت فيه الكهربة بالوسط الحضري بمعدل 99,8% سنة 2021، عرف، الوسط القروي طفرة مهمة حيث وصل معدل الكهربة إلى 98,6% سنة 2021 مقابل 89,5% سنة 2014 و48,4% سنة 2004، بفضل برامج ومبادرات كهربة العالم القروي التي تم إطلاقها على مستوى تراب الجهة.

من جانب آخر، تم تأمين إمدادات المياه الصالحة للشرب بالجهة نتيجة تطوير البنية التحتية لتعبئة وإنتاج وتوزيع الماء. فقد تم تعميم الولوج للماء الصالح للشرب بالوسط الحضري حيث يصل معدل الربط بشبكة المياه الجارية إلى 97,4%[4] سنة 2021، كما ارتفع معدل الولوج للماء الصالح للشرب بشكل كبير بالوسط القروي منتقلا من 90% سنة 2018 إلى 95% سنة 2021.

غير أنه، إذا كان الربط بالشبكة العمومية للتطهير السائل شبه معمم في الوسط الحضري بمعدل 97,8%[5] سنة 2021، فإنه يظل ضعيفا في الوسط القروي بالنظر إلى طبيعة التضاريس وتشتت المساكن ليبلغ فقط 10,9% سنة 2021 مقابل 3,3% سنة 2017[6]، إذ يتم اللجوء إلى أساليب أخرى للصرف الصحي تظل أكثر انتشارا بهذا الوسط كالحفر الصحية أو الآبار المفقودة.

[3] المندوبية السامية للتخطيط – البحث الوطني حول التشغيل

[4] المندوبية السامية للتخطيط – البحث الوطني حول التشغيل

[5] المندوبية السامية للتخطيط – البحث الوطني حول التشغيل

[6] المندوبية السامية للتخطيط – البحث الوطني حول التشغيل

البعد الاقتصادي

انتعاش النسيج الاقتصادي الجهوي تباطأ جراء الأزمة الصحية ...

في خضم ظرفية اقتصادية متسمة بآثار جائحة كوفيد-19، سجل الناتج الداخلي الخام الجهوي سنة 2020 معدل نمو سلبي بلغ 9,6-% وانخفض نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 10,6% مقارنة مع سنة 2019 ليصل إلى 29.830 درهمًا. لكن تجدر الإشارة إلى أن الجهة قد شهدت خلال الفترة 2015-2019، وتيرة نمو فاقت نسبيا تلك المسجلة بمجموع المملكة بمعدل 5,7% سنويًا بالأسعار الثابتة. ومن جهته، ارتفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي منتقلا من 28.045 درهما سنة 2015 إلى 33.382 درهما سنة 2019، بزيادة قدرها 4,5% سنويًا.

... تلته ديناميكية في سوق الشغل

تميزت سنة 2021 بانتعاش تجلى في إحداث 101.000 منصب شغل عوض 14.000 منصب سنة 2020. وهكذا بلغ معدل الشغل لدى الساكنة النشيطة 44,6% في الجهة مع وجود تفاوتات بين الوسطين الحضري والقروي (38,4% و55,7% على التوالي)، وبين الرجال (65,8%) والنساء (22,9%)، بينما واصل الشغل الناقص مجراه التنازلي ليصل إلى 9,6% سنة 2021 عوض 11,3% سنة 2020 و12,4% سنة 2019. هذا واستقرت البطالة في معدل 10,4% سنة 2021، لكنها تمس أكثر النساء (12,5%) مقارنة مع الرجال (9,6%)، والحاصلين على دبلوم (17,5%) مقارنة مع غير الحاصلين عليه (4,4%)، وتبلغ أعلى نسبها في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة (24,1%). لكن في المقابل انخفضت نسبة هؤلاء الشباب الذين لا يدرسون ولا يعملون أو يتابعون أي تكوين من 29,6% سنة 2017 إلى 24,2% سنة 2021، ونسبة الأطفال[7] النشيطين اقتصاديا من 3,2% إلى 2,9% خلال نفس الفترة.

من تحسين مصادر الطاقات المتجددة إلى النجاعة الطاقية

أحرز إنتاج الطاقات المتجددة تقدما بارزا بالجهة، فقد تحسنت القدرة الكهربائية المنشأة من مصادر متجددة بشكل لافت منتقلة من 94,4 ميجاواط سنة 2008 إلى 437,5 ميجاواط سنة 2021، موزعة على 41 ميجاواط من الطاقة الكهرومائية و396,5 ميجاواط من الطاقة الريحية التي تزخر الجهة بإمكانات مهمة منها. وهكذا، ارتفعت حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية للجهة إلى 44% سنة 2021 ومثل إنتاج الكهرباء المتجدد 43% من الإنتاج الجهوي للكهرباء سنة 2020 عوض 26% سنة 2016.

بالموازاة مع ذلك، عرفت الجهة مجموعة من المبادرات لتعزيز النجاعة الطاقية، كانخراط إقليم شفشاون في المرحلة التجريبية لاستراتيجية "جهتينو"، أو تنظيم دورات تكوينية حول إدماج معايير النجاعة الطاقية في المباني، والتي استفاد منها حوالي 100 مهندس معماري سنتي 2018 و2019. كما تم تكوين العديد من المقاولين الذاتيين والشركات في مجال تركيب أنظمة الطاقة الشمسية، ومواكبة الشركات الصناعية لإدماج تدابير النجاعة الطاقية، بالإضافة إلى إنجاز

[7] الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 و17 سنة.

برامج نوعية كترميم 350 مسجدا. وبشكل عام، انخرطت العديد من المؤسسات على مستوى الجهة في النجاعة الطاقية من خلال تجهيز منشآتها بألواح كهروضوئية لإنتاج طاقتها الكهربائية. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير تدبير ذكي للإضاءة العمومية من خلال استبدال المصابيح بأخرى ذات استهلاك منخفض للطاقة.

البعد البيئي

تدبير مستدام للموارد الطبيعية والنفايات المنزلية وما شابهها

لتتبع مؤشرات الحالة البيئة على المستوى الترابي، تم إطلاق النظام المعلوماتي الجهوي حول البيئة والتنمية المستدامة لجهة–طنجة–تطوان–الحسيمة منذ سنة 2017، كما تم إنشاء شبكة جهوية لجمع وتبادل البيانات والمؤشرات البيئية للجهة بموجب قرار عاملي سنة 2019. هذا وفي سبيل ضمان تدبير مستدام للموارد الطبيعية، تم تنفيذ العديد من المشاريع والإجراءات في مجال تعزيز الطاقات المتجددة والمحافظة على الموارد المائية والثروة السمكية والغابوية.

فقد تم إحراز تقدم بارز في مجال الطاقات المتجددة إذ تتوفر الجهة على 5 باحات ريحية و3 محطات للطاقة الكهرومائية. أما فيما يخص ترشيد استعمال المياه، شهدت الجهة تشغيل محطة لتحلية مياه البحر في الحسيمة، وإنجاز مشروعين رائدين لتجميع مياه الأمطار، كما تم تجهيز ما يناهز 33.159 هكتارا من الأراضي الفلاحية بنظام الري بالتنقيط ترشيدا لتدبير مياه الري. وأُنشئت حتى سنة 2021، 9 محطات لمعالجة المياه العادمة بالجهة، تُمكن محطتان منها من المعالجة لإعادة استعمال المياه العادمة المطهرة لأغراض السقي، مما سمح بمعالجة وتعبئة ما يصل حجمه إلى 1,6 مليون متر مكعب سنة 2021. كما تتوفر الجهة على محطتين للمعالجة المسبقة للمياه العادمة قبل تصريفها إلى الساحل عبر قنوات بحرية.

علاوة على ذلك، من بين الإجراءات التي تم اتخاذها بهدف ضمان تدبير مستدام وفعال للموارد السمكية والمحافظة عليها، شهدت الجهة اعتماد برامج تهيئة المصايد وإطلاق الشعاب المرجانية الاصطناعية "لغرض صناعي" في مارتيل على مساحة 52 هكتارًا، بالإضافة إلى إنشاء منطقتين بحريتين محميتين على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 440 كيلومترًا مربعًا في المنطقة البحرية للجهة. كما تم اعتماد قوانين ومراسيم تهدف إلى مكافحة الصيد الجائر والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المقنن، ومنع استخدام الشباك العائمة المنجرفة من أجل الحفاظ على الأصناف السمكية المعرضة للخطر، ثم تحديد مناطق الصيد بشباك الجر.

أما بالنسبة للمجال الغابوي، فتتوفر الجهة على 21 منطقة محمية: متنزهان وطنيان و19 موقعا ذا أهمية بيولوجية وبيئية، تمتد على مساحة برية إجمالية تبلغ 153.515 هكتارًا.

وفيما يتعلق بتدبير النفايات المنزلية وما شابهها، بلغ معدل الجمع المهني للنفايات في الوسط الحضري 97% سنة 2019 (95% على الصعيد الوطني)، متجاوزًا بذلك النسبة المستهدفة لسنة 2020 والبالغة 90%، وارتفع معدل طمر النفايات في مراكز طمر وتثمين النفايات بالجهة من 3,8% سنة 2016 إلى 66% سنة 2021 (63% على الصعيد الوطني).

الصمود في وجه الكوارث الطبيعية

واجهت الجهة خلال العقود الأخيرة كوارث طبيعية متعددة، خصوصا توالي فترات الجفاف التي تخللتها فترات هطول أمطار غزيرة أدت إلى حدوث فيضانات قوية كانت سببا في حدوث خسائر بشرية، كتسجيل 29 حالة وفاة سنة 2021. كما تسببت حرائق الغابات في خسائر اقتصادية كبيرة، وفي الإضرار بالغطاء الغابوي الجهوي بتسجيل ما مجموعه 995 حريقا بين سنتي 2016 و2021 على مساحة تقدر بـ 10.083 هكتارا، بالإضافة إلى الأنشطة الزلزالية، كزلزال الحسيمة سنة 2004 الذي تسبب في خسائر بشرية ومادية جسيمة.

وهكذا، ومن أجل تعزيز قدرة الوحدات الترابية المعرضة للمخاطر على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية وحماية السكان والممتلكات من عواقبها، تم تنزيل الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030) على مستوى الجهة. ومن بين وسائل وأدوات الوقاية المعتمدة، تنظيم استعدادات مسبقة للتدخلات في الأحداث الكارثية خصوصا الفيضانات، وإنجاز أشغال الوقاية من الفيضانات لمدن الجهة، ووضع 5 خرائط قابلية التعمير كآلية للتدبير الاستباقي والممنهج للمخاطر. كما أن الأشغال قائمة لإحداث مرصد لرصد الزلازل بالحسيمة.

مواجهة التغيرات المناخية

استضافت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، المنخرطة في مشاريع وإجراءات لمكافحة التغيرات المناخية، مؤتمر "ميد كوب للمناخ" للبلدان المتوسطية حول التغيرات المناخية سنة 2016. وخلص هذا المؤتمر إلى إنشاء "دار المناخ المتوسطية"، ومقرها بطنجة، والتي تعمل على تعزيز القدرات ودعم التمويل وجذب المشاريع في مجال مكافحة تغير المناخ.

وقد اعتمدت الجهة منذ سنة 2021، مخطط المناخ الترابي الذي يمثل تنزيلا للمخطط الوطني لمكافحة الاحتباس الحراري. كما قامت بوضع مخطط جهوي للتخفيف من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي تقدر بـ 7.578 جيغاغرام مكافئ ثاني أوكسيد الكربون (GgeqCO2) سنة 2016، وكذا مخطط التأقلم ذو أولوية. كما قامت مختلف القطاعات الوزارية بالجهة بعدة مبادرات في مجال التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية.

نحو المحافظة على النظم الإيكولوجية الأرضية والجبلية والمائية

تبلغ مساحة المناطق الغابوية بالجهة 510.817 هكتارا أي بمعدل تغطية جهوي يقدر بـ 32%. هذا وفي سبيل تحقيق التأمين العقاري للمجال الغابوي، خصت أهم الإنجازات إلى حدود سنة 2021، تحديد 129.136 هكتارا، والمصادقة على تحديد 195.056 هكتارا، وتسجيل 83.652 هكتارا من المجال الغابوي. كما همت إجراءات حماية هذا الفضاء تعزيز نظام حراسة ومراقبة الغابات ضد أي انتهاك خارجي، ووضع نظام خرائطي لتوقع مخاطر اندلاع وانتشار الحرائق في المناطق ذات الخطر المرتفع، وتنفيذ بروتوكول رصد الحالة الصحية للغابات، وإنجاز وتنفيذ البرامج السنوية لحماية ومكافحة حرائق الغابات.

وتغطي المناطق الجبلية نسبة كبيرة من التراب الجهوي وهي تضم مجالات غابوية وفلاحية ذات أهمية كبرى، يتم إيلاؤها اهتماما خاصا بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الوسط القروي والمناطق الجبلية. وهكذا تتكون المناطق

المحمية الممتدة على المناطق الجبلية ذات الارتفاعات المتوسطة إلى العالية بالجهة من منتزهين وطنيين و8 مواقع قارية ذات أهمية بيولوجية وبيئية، تمتد على حوالي 147.460 هكتارا، أي ما يعادل 85% من إجمالي المساحة التي تغطيها كافة المناطق المحمية بالجهة.

وقد عرف تدبير المناطق الرطبة بدوره تطورا ملحوظا، حيث ارتفع عدد المناطق الرطبة المدرجة ضمن قائمة "رامسار" من 3 إلى 5 ما بين سنتي 2015 و2021، مما أدى إلى زيادة المساحة الإجمالية لهذه المواقع بالجهة من 18.900 إلى 20.237 هكتارا خلال هذه الفترة.

بُعد السلام والشراكة

مؤسسات ناجعة ومنفتحة

فيما يتعلق بنجاعة المرفق العمومي، تم اعتماد مجموعة من الإصلاحات وبذل العديد من الجهود من أجل التحول الإلكتروني للخدمات العمومية وتبسيط المساطر الإدارية. كذلك وفي إطار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة لدى الإدارات والمؤسسات العمومية، يتم حاليا الولوج إلى المعلومة إما بشكل استباقي عبر وسائل النشر المتاحة، خاصة البوابات الوطنية والجهوية للمعطيات العمومية أو المواقع الإلكترونية للإدارات والمؤسسات، أو عبر توجيه طلب للمؤسسة المعنية. وتطبيقا لهذا القانون، قامت المؤسسات أو الهيئات المعنية بالحق في الحصول على المعلومات على مستوى الجهة بتعيين شخص أو أكثر رسميًا تعهد إليه مهمة تلقي طلبات الحصول على المعلومات وتقديم المعلومات المطلوبة.

من جانب آخر تساهم المصالح اللامركزة للإدارة على مستوى الجهة في إعداد التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، والتي تعرف مراحل متفاوتة من حيث تقدم إنجازها. كما تجدر الإشارة إلى أن كلا من مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة والجماعة الحضرية لتطوان قد انخرطا في البرنامج المحلي لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة الذي ينص على الالتزام باحترام مبادئ الشفافية والنزاهة ومشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام المحلي واستغلال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال لتعزيز الحكامة.

المساواة في الولوج إلى العدالة، وحماية حقوق الإنسان، ومحاربة العنف

من أجل تعزيز سيادة القانون وضمان المساواة في الولوج إلى العدالة لجميع المواطنين، شهدت المنظومة القانونية إصلاحات مهمة بهدف تحديث الإدارة القضائية. وقد انتقلت نسبة المتعقلين الاحتياطين بالسجون على مستوى الجهة من 16,9% سنة 2016 إلى 24,7% سنة 2020 لتنخفض إلى 21,9% سنة 2021.

فيما يخص القضايا الجنائية، ارتفع عدد ضحايا القتل العمد من 0,94 لكل 100.000 نسمة سنة 2018 إلى 1,56 سنة 2021. وفيما يتعلق بالاتجار بالبشر، تم تسجيل 21 ضحية لدى السلطات القضائية سنة 2020، منهم 76% من الإناث و62% من القاصرين.

أما بالنسبة لمناهضة العنف، وفي إطار تفعيل التزامات إعلان مراكش للقضاء على العنف ضد النساء، تم إطلاق البروتوكول الترابي للتكفل بالنساء ضحايا العنف سنة 2021 في الجهة، والذي يهدف إلى تعزيز التكفل بالنساء ضحايا العنف وفق رؤية تشاركية على المستوى الترابي. وللإشارة، ففي سنة 2019، صرحت 55,5% من النساء اللائي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و74 سنة بتعرضهن

للعنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي (51,3% على المستوى الوطني).

بينما فيما يتعلق بحماية حقوق الأطفال ووقايتهم من العنف، عرفت الجهة إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة بعمالة طنجة-أصيلة كتجربة رائدة، كما تم إنشاء لجنة إقليمية لحماية الطفولة بالإضافة إلى مركز مواكبة حماية الطفولة الذي استقبل 302 طفلاً سنة 2021. وشهدت عمالة طنجة-أصيلة كذلك انطلاق خدمة الاسعافات الاجتماعية المتنقلة للأطفال سنة 2020 كأول وحدة أنشئت على المستوى الوطني، تعمل على تقديم المساعدة الاجتماعية للأطفال في وضعية الشارع. وقد رصدت هاته الخدمة في إطار خطة العمل لحماية الأطفال من الاستغلال في التسول، 97 طفلاً ما بين يونيو 2021 وأبريل 2022، كما تضم الجهة 7 وحدات لحماية الطفولة.

تثمين الشراكات من أجل التنمية

تم التوقيع على اتفاقيات شراكة دولية على مستوى الجهة في العديد من مجالات التنمية المستدامة. يتعلق الأمر بالبحث العلمي وتبادل الخبرات في علوم الصحة والعلوم الدقيقة، والطاقات المتجددة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وكذا في المجال البيئي من خلال مشاريع الوقاية من الكوارث الطبيعية التي تهدف إلى التنبؤ بها والحد منها وتدبيرها، إلى جانب اقتراح حلول لإشكاليات الصيد البحري.

وفيما يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، فإن القانون رقم 12-86 الصادر سنة 2015، والذي تم استكماله وتعديله بموجب القانون رقم 18-46 والموافقة عليه سنة 2020، قد أنشأ "اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص" وأدخل عدة تعديلات تخص الجهات، لا سيما فيما يتعلق بتوسعة نطاق التطبيق ليشمل الجماعات الترابية، وتجمعاتها والأشخاص الاعتباريين الذين يسري عليهم القانون العام وينتمون لتلك الجماعات، حيث يوكل إليها تنفيذ نسبة كبيرة من الاستثمارات العمومية في عدة مجالات مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والنقل الحضري والفلاحة وما إلى ذلك.

وأخيرا فيما يتعلق بالشراكة بين الدولة والجمعيات، فإن جمعيات الجهة مدعوة إلى المساهمة بفعالية في التنمية وتدبير الشأن العام والاطلاع التام بأدوارها الدستورية، إذ يلعب النسيج الجمعوي بالجهة دورا حاسما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال العمل في مجالات عدة خاصة المجال البيئي والتكوين وتعزيز القدرات والمساعدة الاجتماعية للسكان في وضعية هشاشة وتمكين المرأة ومحاربة العنف وما إلى ذلك.

معرفة المزيد (مفاهيم وتعاريف):
https://www.hcp.ma/Concepts-et-definitions_gi4113.html
تتبع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة:
https://www.hcp.ma/Suivre-les-indicateurs-des-ODD_a2884.html
معاينة التقارير الوطنية حول أهداف التنمية المستدامة:
https://www.hcp.ma/Developpement-durable_r528.html
مصادر المعطيات:
- قاعدة البيانات الإحصائية الجهوية لطنجة – تطوان – الحسيمة:
http://bds-tanger.hcp.ma/
- منسق اللجنة الجهوية للتنسيق الإحصائي (CoRéCoS)
النشر: المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط بطنجة - تطوان - الحسيمة بدعم تقني ومالي من صندوق الأمم المتحدة للسكان - المغرب